Distribution: Restricted EB 2004/82/R. 4 1 July 2004
Original: English البند 5(أ)(i) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثمانون

روما، 8 –9 سبتمبر/أيلول 2004

تقرير رئيس لجنة التقييم
الخاص
بالدورة السادسة والثلاثين للجنة

1 – يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم في دورتها السادسة والثلاثين المنعقدة في 1 يوليو/تموز 2004. وتضمن جدول الأعمال بندا واحدا رئيسيا في هذه المناسبة، وهو مشروع اقتراح الاختصاصات المنقحة والنظام الداخلي للجنة. وإضافة إلى ذلك، اتخذت اللجنة، تحت بند المسائل الأخرى، قرارا بشأن تاريخ وجدول أعمال دورتها الأخيرة (الثامنة والثلاثين) المزمع عقدها في ديسمبر/كانون الأول 2004.

2 – وبخصوص سير العمل، شهدت الدورة السادسة والثلاثون المناسبة الثانية لمداولات اللجنة حول اختصاصاتها المنقحة ونظامها الداخلي. وعقدت اللجنة مداولات أولية حول نفس الموضوع أثناء دورتها الاستثنائية الرابعة التي عقدت في 20 فبراير/شباط 2004، واستندت هذه المداولات إلى وثيقة مناقشة أعدها مكتب التقييم في الصندوق. ووفقا لتعليقات اللجنة وتوجيهاتها في 20 فبراير/شباط 2004، طُلب من مكتب التقييم بالنيابة عن اللجنة أن يقوم بإعداد مشروع اقتراح بشأن تنقيح اختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي. وطرح هذا الاقتراح للمناقشة في الدورة السادسة والثلاثين للجنة. وفي هذه المناسبة، دعت اللجنة مكتب التقييم إلى زيادة صقل الوثيقة عن طريق تضمينها قرارات اللجنة، ورفع الوثيقة المنقحة إلى اللجنة لمواصلة النظر فيها في دورتها السابعة والثلاثين التي ستعقد في 3 سبتمبر/أيلول. وستقوم اللجنة حينذاك بوضع الصياغة النهائية للوثيقة ورفعها إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في ديسمبر/كانون الأول 2004.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - وأسفرت المناقشات التي دارت في 1 يوليو/تموز عن نتائج مثمرة وتم التوصل أثناءها إلى توافق في الآراء بشأن معظم القضايا الرئيسية المتعلقة بتنقيح اختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي. وكانت هناك مسألة رئيسية واحدة (تتعلق بسياسات التشغيل) قررت اللجنة إجراء مزيد من التشاور بشأنها أثناء دورتها التي ستعقد في 3 سبتمبر/أيلول قبل تكوين رأي نهائي بشأنها (انظر الفقرة 8).

4 - وتقدم الفقرات التالية، موجزا للقرارات والمداولات الرئيسية لعرضها على المجلس التنفيذي للعلم والإحاطة.

5 - **مهمة لجنة التقييم.** تم التوصل إلى توافق شامل في الآراء بشأن ضرورة مواصلة اللجنة، كعهدها في السابق، في الاضطلاع بدور استشاري في المجلس التنفيذي، أي إسداء المشورة للمجلس بشأن استنتاجات التقييم المهمة والدروس المستفادة. كما ستقوم اللجنة بطرح توصيات على المجلس بشأن كل الجوانب التي تتعلق بسياسة التقييم في الصندوق وبشأن أنشطة التقييم المحددة من أجل تقوية دائرة التعليقات الرجعية وتعزيز قدرة المجلس على تنفيذ ما يضطلع به من مسؤوليات المراقبة المرتبطة بإدارة الصندوق ومكتب التقييم. وبذلك، فإن اللجنة ستعرض تعليقاتها وتوصياتها المتعلقة بإدارة الصندوق و/أو مكتب التقييم على المجلس لينظر فيها في وقت لاحق.

6 - **توسيع مهمة اللجنة لتشمل التقييم الذاتي.** دارت مناقشات موسعة حول هذه المسألة. واعترفت اللجنة بأنه من المهم للصندوق أن يواصل تعزيز قدراته في مجال التقييم الذاتي الذي يشكل، جنبا إلى جنب مع التقييمات المستقلة التي يجريها مكتب التقييم، مكونا أساسيا لنظام التقييم الشامل في الصندوق. كما لاحظت اللجنة أن لجان المجالس التنفيذية التي تتعامل مع التقييم في مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، تتمتع جميعها بالفعل، كل في مؤسستها، بمهمة استعراض تقارير التقييمات المستقلة والذاتية. وبعد تفكير مستفيض، قررت لجنة التقييم أن توصي المجلس بتوسيع مهمة اللجنة لتشمل النظر المنهجي في اثنين من التقارير الذاتية الأساسية التي تعدها إدارة الصندوق، وهما التقرير المرحلي عن حافظة المشروعات (الذي تقدمه حاليا دائرة إدارة البرامج إلى المجلس لمناقشته في دورات أبريل/نيسان) وأي تعديلات ممكنة لنظام إدارة النتائج والأثر. وستقوم اللجنة باستعراض هذه الوثائق قبل مناقشتها في المجلس. والمهمة التي ستضطلع بها اللجنة في استعراض تلك الوثائق تتمثل في إسداء المشورة للمجلس بشأن كفاية وجودة قدرات التقييم الذاتي والاستنتاجات الواردة في تلك الوثائق.

7 - **الدور الممكن للجنة فيما يتعلق بسياسات التشغيل.** دار كثير من النقاش المثير للاهتمام حول هذا الموضوع. ورأى بعض أعضاء اللجنة أنه من المفيد للجنة استعراض السياسات المعدة من إدارة الصندوق لينظر فيها المجلس وإسداء المشورة له بشأنها طبقا لذلك، أي أن اللجنة ستستعرض السياسة المقترحة وستحيط المجلس علما بما إن كانت قد أخذت في الاعتبار الدروس المستخلصة والتوصيات المطروحة في التقييمات ذات الصلة. على أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى تفاهم مشترك حول هذه المسألة. فقد أعرب بعض الأعضاء عن رغبتهم في الإطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بعدد وطبيعة السياسات التي ناقشها المجلس في الماضي. ودعت اللجنة مكتب التقييم إلى عرض هذه المعلومات على دورتها التي ستعقد في 3 سبتمبر/أيلول، لأنها بذلك ستتيح للأعضاء اتخاذ قرار واع وستتمكن من إجراء المزيد من التفكير فيما سيترتب من عواقب على الأداء الشامل للجنة لو أنها قررت أن تناقش أيضا سياسات التشغيل. ورأى أعضاء آخرون في اللجنة أنه ينبغي أن يقتصر دور اللجنة على مناقشة هذه السياسات المؤسسية التي تكون قد خضعت للتقييم من مكتب التقييم أو السياسات الجديدة التي تنشأ كمتابعة لأحد التقييمات المؤسسية التي يجريها

مكتب التقييم. كما رأى بعض الأعضاء الآخرين أنه ينبغي ألا تقوم اللجنة بتوسيع مهمتها لتشمل سياسات التشغيل، وألقوا بظلال من الشك حول ما إن كان لدى اللجنة متسع من الوقت والموارد يمكنها من الاضطلاع بالمسؤولية الإضافية.

8 - وحول نفس المسألة، لاحظت اللجنة أن لجان المجالس التنفيذية المعنية بالتقييم في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي، تتعامل بالفعل مع سياسات التشغيل. كما قامت لجنة التقييم في مصرف التنمية الآسيوي بالنظر في توسيع مهمتها بنفس الطريقة. ومن المتوقع أن تقوم اللجنة بالبت في هذه المسألة في دورتها التي ستعقد في 3 سبتمبر/أيلول. وسوف أعرض على المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول تقريرا شفهيا موجزا عن نتائج قرار اللجنة بشأن هذا الموضوع.

9 - **نطاق العمل.** تم الاتفاق في 1 يوليو/تموز على أن تقوم اللجنة بما يلي: (أ) استعراض أعمال التقييم المحددة التي تتطلبها سياسة التقييم لعرضها على المجلس واللجنة، فضلا عن تقريري التقييم الذاتي المشار إليهما في الفقرة 6 أعلاه؛ (ب) استعراض كل تقارير التقييم على مستوى المؤسسة، وبعض تقارير تقييم البرامج القطرية المختارة، وتقارير التقييم المواضيعية وتقارير تقييم المشروعات. وفيما يتعلق بالبند (أ)، فسوف يشمل ما يلي: (i) التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق؛ (ii) برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية لمكتب التقييم؛ (iii) تقرير الرئيس عن حالة تنفيذ توصيات التقييم، بالإضافة إلى تعليقات مكتب التقييم على التقرير. وتم التوصل إلى توافق واسع في الآراء حول ضرورة أن تواصل اللجنة، كسابق عهدها، النظر في برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية لمكتب التقييم. ومع ذلك فقد لوحظ أنه، وفقا لقرار المجلس، بينما تقوم لجنة مراجعة الحسابات باستعراض برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية للصندوق، فإنها تقوم أيضا باستعراض برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم. وتيسيرا على لجنة مراجعة الحسابات في استعراضها لميزانية مكتب التقييم، سيتقاسم رئيس لجنة التقييم مشروع تقريره عن دورة أكتوبر/تشرين الأول المعروض على دورة المجلس في ديسمبر/كانون الأول مع رئيس لجنة مراجعة الحسابات لتداوله بشكل غير رسمي في لجنة مراجعة الحسابات.[1]

10 - **الدورات والتقارير.** تم التوصل إلى توافق عام في الآراء بشأن الحاجة إلى تكريس مزيد من الوقت لأنشطة اللجنة. ولذلك فإن اللجنة تقترح بأن تعقد في المستقبل نحو خمس دورات منتظمة سنويا، وأي دورات مخصصة إضافية قد يرغب رئيس اللجنة في الدعوة إلى عقدها. ويتم تحديد مدة الدورة، التي قد تمتد لتغطي يوما كاملا، على أساس كل حالة على حدة، تبعا لعدد بنود جدول الأعمال التي يتم دعوة اللجنة إلى النظر فيها.

11 - **مواعيد عقد الدورات ورفع التقارير إلى المجلس.** من المهم أن يكون تقرير رئيس اللجنة مشفوعا بتوصيات واضحة وأن يتم تقاسمه مع أعضاء المجلس قبل انعقاد الدورة بوقت كاف حتى يتسنى النظر فيه. ولذلك فقد تقرر عرض التقرير على أعضاء المجلس قبل خمسة أيام على الأقل من انعقاد دورة المجلس التي سيناقش فيها التقرير.

[1] الواقع أنه تنفذ بالفعل ترتيبات مشابهة في مصرف التنمية الآسيوي، حيث لا تناقش لجنة مراجعة الحسابات رسميا برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية لمكتب التقييم والمراقبة، ولكن تتولى لجنة السياسات والتقييم استعراضهما.

12 - وسوف يكون لهذا القرار أثر على توقيت دورات لجنة التقييم، التي تعقد حاليا في معظمها جنبا إلى جنب مع دورات المجلس التنفيذي. وتم التوصل إلى توافق في الرأي حول ضرورة تحديد مواعيد دورات اللجنة بحسب الموضوع (المواضيع) التي تكون قيد النظر، وحول مناقشة أو عدم مناقشة نفس المواضيع في دورة المجلس اللاحقة. واعتبر ذلك مهما للسماح للمجلس بالاستفادة من موجز مداولات وتوصيات اللجنة الوارد في تقرير رئيس اللجنة. ولذلك، تم الاتفاق على أنه ينبغي عقد اجتماعات اللجنة التي تنظر في الموضوع (المواضيع) المدرجة في جدول أعمال دورة المجلس اللاحقة قبل موعد انعقاد تلك الدورة بوقت كاف. ومن شأن ذلك أن يتيح لرئيس اللجنة إعداد وإرسال تقريره في الوقت المناسب (خمسة أيام على الأقل قبل موعد انعقاد دورة المجلس ذات الصلة). على أنه تم الاتفاق كذلك على ضرورة عقد دورات اللجنة جنبا إلى جنب مع دورات المجلس عندما لا ينظر المجلس ولا اللجنة في نفس الموضوع (المواضيع)، نظرا لعدم وجود أي حاجة ماسة لرفع تقرير رئيس اللجنة إلى المجلس التالي في هذه الحالات.

13 - وينبغي أن تراعى في تحديد مواعيد دورات اللجنة الحاجة إلى إتاحة الوقت الكافي لإعداد تقرير رئيس اللجنة المقدم إلى المجلس، وإتاحة الوقت أيضا لتحريره وترجمته وتوزيعه على أعضاء المجلس. على أنه بالنظر إلى تكاليف سفر الأعضاء غير المقيمين في روما ومشاركتهم في دورات اللجنة ومتطلبات الترجمة المتوقعة[2]، فقد طلبت اللجنة من الأمانة استطلاع إمكانية عقد أكبر عدد ممكن من دورات اللجنة بالاقتران مع دورات المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين.

14 - **توثيق دورات اللجنة**. تقرر أن يقوم مكتب التقييم بتزويد اللجنة بملخص تنفيذي واف (في حدود 5 إلى 10 صفحات) عن كل تقرير تقييم يخضع للمناقشة، بالإضافة إلى الاتفاق عند نهاية التقييم. كما سيتم تقديم تقرير التقييم الكامل الذي يتضمن ملخصا تنفيذيا واتفاق نهاية التقييم والتقرير الرئيسي. وسيُقدم الملخص التنفيذي واتفاق نهاية التقييم باللغة الانجليزية وباللغة الأصلية على السواء (إن كان التقرير مكتوبا باللغة العربية أو الفرنسية أو الأسبانية). ولن يتاح التقرير الرئيسي إلا باللغة الأصلية، بالنظر إلى التكلفة الكبيرة التي تتكبدها عمليات اللجنة بسبب ترجمة تقرير التقييم الرئيسي إلى الانجليزية أو إلى لغات الصندوق الرسمية الأخرى.

15 - **العضوية والتسيير**. وافقت اللجنة على الاستمرار في تطبيق الترتيبات الحالية المتعلقة بتكوين اللجنة (أربعة أعضاء من القائمة ألف، وعضوان من القائمة باء، وثلاثة أعضاء من القائمة جيم) والمتعلقة بانتخاب رئيس اللجنة.[3] وإضافة على ذلك، تم الاتفاق على السماح لأعضاء المجلس ممن ليسوا أعضاءً في اللجنة بالمشاركة في مداولات اللجنة كمراقبين. وأخيرا، من أجل تعزيز معرفة التقييم بين أعضاء اللجنة، تم اقتراح مواصلة الممارسة الحالية المتمثلة في تنظيم زيارات ميدانية من اللجنة وتزويد الأعضاء الجدد بمعلومات وافية عن مختلف المسائل المرتبطة بوظيفة التقييم في الصندوق.

16 - **المسائل المتعلقة بالموارد**. قد تنطوي الاختصاصات الجديدة المقترحة والنظام الداخلي الذي يجري إعداده على آثار تتعلق بالموارد على لجنة التقييم، وكذلك على مكتب التقييم ومكتب سكرتير الصندوق. وعلى ضوء التوجيه الحالي

[2] يعين المترجمون في أغلب الأحوال دوليا. ويمكن تقليل بعض التكاليف في حالة حضور هؤلاء المترجمين إلى دورات اللجنة والمجلس التي تعقد معا على السواء، بدلا من حضور الدورات المستقلة للجنة.

[3] وفقا لقرار المجلس، يكون رئيس اللجنة عضوا من القائمة باء أو القائمة جيم.

الصادر من المجلس بشأن النمو الصفري للميزانية الإدارية للصندوق، فإن أي زيادة (إضافية) كبيرة في التكاليف، بما في ذلك التكاليف الناجمة عن التوسيع المحتمل لمهمة اللجنة، قد يتعين استيعابها في ميزانية مكتب التقييم. وسوف تخضع هذه المسألة لمناقشات أشمل في دورة اللجنة التي ستعقد في سبتمبر/أيلول قبل صياغة الميزانية التفصيلية لعام 2005 المقترحة لمكتب التقييم. ولذلك، سيقوم مكتب التقييم بإدراج مخصصات احترازية في ميزانية 2005 المقترحة، بانتظار قرار من المجلس بشأن الاختصاصات المنقحة والنظام الداخلي للجنة التقييم.

17 - **المسائل الأخرى التي نوقشت في** 1 **يوليو/تموز.** قررت اللجنة عقد دورتها الثامنة والثلاثين في 14 ديسمبر/كانون الأول 2004. ورأت اللجنة أنه من المهم عقد دورتها الأخيرة بعد دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول حتى يمكنها أن تخطط جدول أعمالها لعام 2005 على أساس قرار المجلس بشأن الاختصاصات المنقحة والنظام الداخلي للجنة.

18 - وفيما يتعلق بجدول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين، لاحظت اللجنة الأسباب الداعية إلى تأخير تنفيذ التقييم على مستوى المؤسسة للبرنامج التجريبي الخاص بالإشراف المباشر من الصندوق. واتفقت اللجنة مع اقتراح مكتب التقييم على استبدال هذا التقييم بتقييم البرنامج القطري لبوليفيا، بالنظر إلى أن اللجنة ستناقش تقييم الإشراف المباشر في عام 2005.